

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Tahrir
DATE:	25-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	El Beheira: Protocol between the University of Damanhour and the MoH to Provide Free Treatment for Students Suffering from HCV
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Mohamed Al Esawy

البحيرة

بروتوكول بين جامعة دمنهور و«الصحّة» لعلاج الطلاب من «فيروس سى» مجاناً

كتب- محمد عيسوي:

جامعة دمنهور وقّعت، أمس «الاثنين»، بروتوكولاً مع مديرية الشؤون الصحية بالبحيرة، بحضور محمد محمد السيد نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، والدكتور علاء عثمان وكيل وزارة الصحة بالبحيرة، والدكتور مجدى خليل سليمان نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك فى مجال فحص وعلاج طلاب الجامعة من الالتهاب الكبدى فيروس سى بالمجان.

البروتوكول يهدف إلى القضاء على الالتهاب الكبدى فيروس سى بين شباب الجامعات، والوصول بمحافظة البحيرة إلى محافظة خالية من الالتهاب الكبدى. ومن جانبه أكد نائب رئيس الجامعة، محمد السيد، أن علاج فيروس سى يستهدف طلاب جامعة دمنهور، وأنه سوف يتم عمل جدول زمنى تحت إشراف كلية الصيدلة بالجامعة لعملية الفحص، على أن يتم ذلك على مرحلتين.

جامعة دمنهور وقّعت، أمس «الاثنين»، بروتوكولاً مع مديرية الشؤون الصحية بالبحيرة، بحضور محمد محمد السيد نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، والدكتور علاء عثمان وكيل وزارة الصحة بالبحيرة، والدكتور مجدى خليل سليمان نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك فى مجال فحص وعلاج طلاب الجامعة من الالتهاب الكبدى فيروس سى بالمجان.

PRESS CLIPPING SHEET




وزير الصحة ناشد رئيس الوزراء لإلغاء القرارات العنترية

إلغاء لائحة تشغيل المستشفيات يهدد بكارثة في المنظومة الصحية

طريق عزت

أغرب سياسة من الممكن أن تشاهدها في مصر هي سياسة هدم المستقر وليس إصلاح ما هو يحتاج إلى إصلاح... ففى الوقت الذى يبحث فيه الأطباء وتبحث فيه المستشفيات عن حافز للعمل ومحاولة رآب صدع المشاكل التى تتفجر كل يوم فى المنظومة الصحية نجد قرارات تصدر بشكل يساعد على زيادة المشاكل وليس حلها.

فجأة وبدون سابق إنذار فوجئت مديريات الشؤون الصحية بقرار يقضى بوقف العمل باللائحة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧، لائحة التشغيل الخاصة بالمستشفيات عن طريق مندوبى وزارة المالية. هذه اللائحة صادرة بقرار من وزير التنمية المحلية

ووزير الصحة استناداً إلى المادة رقم ١٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ والتى نصت على «تلغى جميع القرارات الوزارية المعمول بها فى شأن المزايا المالية المقررة لأعضاء المهن الطبية المخاطبة بأحكام هذا القانون دون غيرهم. السؤال هل هذا القرار إذا ما وضع فى لوحة الإعلانات أو أبلغ به العاملين سيؤدى إلى انتظام العمل وجودته.. أم أن تأثيره سيكون كارثي... أى بدلا من أن نعطي مزايا حتى نحسن من مستوى المنظومة الصحية

تصدر قرارات عنترية تقول «إلغاء جميع المزايا المالية». الفريب أن هذه اللائحة تمويل ذاتيا ولا تعتمد على أى تمويل من خزانة الدولة والتبويه بأن إلغاء هذه اللائحة أو حتى وقف العمل بها سيؤدى إلى عزوف أعضاء المهن الطبية عن أداء مهامهم

التي يتقاضون عليها الحوافز المقررة باللائحة رقم ٢٣٩ وأنه لا يجوز اعتبار هذه اللائحة لائحة تشغيل المستشفيات ضمن القرارات الوزارية الملغاة طبقاً لنص المادة رقم ١٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ استناداً على مبدأ أنها لا تترتب أى أعباء مالية على خزانة الدولة وأن وقف العمل بها سيؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين نظراً لما توفره هذه اللائحة من تحويل ذاتي للعديد من الخدمات الصحية اللازمة والمقدمة للمواطنين. ما سبق هو ما طالب به الدكتور عادل العدوى وزير الصحة فى

مذكرة رسمية لرئيس الوزراء حتى يوافق على استمرار اللائحة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧ وذلك تجنباً إلى ما يترتب من آثار سلبية على انتظام المنظومة الصحية وتقديم الخدمة الصحية للمواطنين. رئيس الوزراء بدوره أرسل الأمر إلى وزير المالية للدراسة واتخاذ اللازم وفورا لعدم تأثير العمل بالمستشفيات.

والسؤال إذا كان الأمر مستقر فهل نحتاج إلى كل هذه المكاتبات وهذه الرسائل وهذه الموافقات حتى إقرار ما هو مستقر... وإذا كانت هناك سلبيات هل نلغيها هكذا بجرة قلم دون أن نعرف سلبيات القرار وإذا ما تم إلغاء هذه اللائحة إذن أين ستذهب هذه الأموال؟ وهل وزارة المالية توفر كافة احتياجات وزارة الصحة حتى تبحت عن إلغاء ما هو قائم؟ أسئلة تحتاج إلى إجابة من الحكومة ورئيسها.

